معوقات نشاط المصارف الإسلامية وعلاجها دراسة تحليلية

الباحثة / الهام سيد صابر مصطفى

يهدف هذا البحث الى بيان خطورة الربا على المجتمع الإسلامي فى نشر الفساد واستغلال الأموال ، فمع التطور العلمي والاجتماعي للمجتمعات الإسلامية كانت الحاجه إلي البنوك الإسلامية التي تلبي رغبة المجتمع الاسلامي فى تطبيق الشريعة الاسلامية ،بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتطوير عمليات الإنتاج ، ولما كان المستقر علية فى عيون الناس على عقود طويلة هي البنوك التقليدية (الربوية) بغرض الحصول على الربح الوقتي الفردي التي ظهرت عيوبه لاحقا فى المساس بالاوضاع العامة التي دائما كانت الغرض الأساسي لشريعتنا الإسلامية السمحاء فى الحفاظ عليها ، فكان من الطبيعي وجود معوقات كثير لأنشاء البنوك الإسلامية واستقرار فكرتها فى وجدان الناس ، وقد هدف هذا البحث الى بيان هذه المعوقات ، وذلك للوصول الي نتائج تساعد علي مواجهة هذه المعوقات واذلالها حتي تيسر ترسيخ فكرة البنوك الإسلامية وفرض اسلوبها على البنوك المركزية والانظمة الاقتصادية الدولية المختلفة .

وقد خلصت الدراسة الى ضعف الدعم الحكومي للبنوك الاسلامية وقلة الاعتماد عليها فى الاستثمارات والتمويل يعد من التحديات الهامه التي تواجه عمل البنوك الإسلامية ، اضافة الى ذلك صعوبة وجود الفقية المتخصص بفقه الإحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات التي تقوم بها البنوك الإسلامية وليس باليسير ايجاد افراد يحسنون الجمع بيين فقه المعاملات وفقه التعامل مع البنوك.

المقدمة :

الحمد لله والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى الـه وصـحبه اجمعين . اما بعد خلال عام ٢٠٠٨ بينما وقفت المصارف الكبـرى فـى الولايـات المتحدة واوروبا على شفا الانهيار شهدت مصارف الشرق الأوسـط واسـيا التـي تتخصص في النظام المصرفي الإسلامي نجاحا كبيرا ففـي مواجهـة حالـة الركـود الاقتصادي العالمي شهدت الأرصدة المشتركة لاكبر مائة مصرف اسلامي نموا تحدي قانون الجاذبية اذ بلغت نسبته ٦٦% خلال ذلك العام ،وهذا ما كتره توم هـانغلي لـى موقع غلوبل بوست في ديسمبر عام ٢٠٠٩ ،فبينما يشدد انـصار النظـام المـصرفي الإسلامى على اهمية خلوه من الربا يدافعون عنه ايضا كنظام اخلاقي ينأ بنفـسه عـن الاستثمار في منتجات كالكحول والخلاعة والقمار مـثلا ، امـا منتقـدوه كـالاميركي كريستوفر هولتن من مركز سياسة الأمن فيرون فيه غطاء لتوفير الدعم المـالي لمـا يصفونه بالحركات الإرهابية حول العالم ولاختراق نمط العيش الاميركي . ومما لاشـك فيه ان البنوك الاسلامية اصبحت اليوم حقيقة واقعة ليس في حيـاة الامـة الاسـلامية فحسب ولكن في جميع دول العالم ،اذا تمكنت هذه البنوك من بناء مؤسـساتها وتثبيـت دعائمها والتفاعل مع بيئاتها المختلفة ، بسبب انتشارها الواسع في كثير من بلدان العالم الاسلامي ، وزيادة حجم رؤوس الاموال الموظفة فيهـا، واصـبحت تحظـي باهتمـام الجهات المصرفية الفاعلة علي المستويين الاقليمى والدولي . وعلى الـرغم مـن هـذا التقدم ولتطور السريع الذي حققته البنوك الاسلامية الا انها تتعرض الى تحديات كبيرة فى ظل الانفتاح الاقتصادي وعمليات التحرر المالي .

المطلب الاول :المعوقات التي تواجه البنوك الاسلامية

قبل الحديث عن المعوقات التي تواجه عمل البنك الاسلامي لا بد ان نتعرف اولا على مفهوم البنك الاسلامي او البنك الذى لا يعمل بالفائدة او الذى يقوم على اساس المشاركة ،فعرفه عبد السلام ابو قحف علي انه :مؤسسة مالية اسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل تعاليم اسلامية فهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تاجر ،بنك يبحث عن المشروعات التي تعود على الافراد والمجتمع بالمنفعة وهذا هو الغرض الاساسي الذى يقوم على بناء مجتمع إسلامي كامل على اسس عقائدية واخلاقية واقتصادية .

وقد جاء تعريف البنك الاسلامي فى "اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية " لعبد النعيم مبارك ومحمود يونس "على انه مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الاموال والمدخرات من كل من لا يرغب فى التعامل بالربا ثم العمل علي توظيف هذا الاموال فى مجالات النشاط الاقتصادي المختلفه وايضا توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع مقاصد الشريعة الاسلامية ويحقق التنمية الاقتصادية فى المجتماعات الاسلاميه وغيرها .

اما احمد النجار فقد عرفها بأنها :كيان ووعاء ،يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي سليم ،ومال يبحث عن ربح حلال ،لتخرج منه قنوات تجسد الاسس الجوهرية للاقتصاد الاسلامي ،وتنقل مبادئه من النظرية الى التطبيق ، ومن التصور الى الوقع فهو يجذب راس المال الذي يمكن ان يكون عاطلا ليخرج اصحاب من التعامل به مع بيوتات يجدون فى صدورهم حرجا من التعامل معها.

وقد عرفها فليح حسن خلف على انها البنوك او المؤسسات المالية التي ينص قانون انشائها ونظامها الاساسي علي الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية ،وعلى عدم التعامل بالفائدة اخذا وعطاءا.

وقد تبين لنا من هذا التعريفات ان الهدف الاساسى ان تقوم هذه البنوك على اساس قواعد الشريعة الاسلامية ومقاصدها ،وعدم تعاملها بالفائدة الربويه اخذا وعطاءا.

تواجه عمل المصارف الاسلامية العديد من المعوقات التي تعيق وتحد من ممارستها لنشاطاتها منها ما هو داخل البنك ،ومنها ما يتعلق بجهات عدة خارج البنك ،ومن اهم هذه التحديات :

١. اختلاف الاراء الفقهية وصعوبة وجود الفقية المتخصص بفقه المعاملات الشرعية التي تقوم بها البنوك الاسلامية ،على وجه الخصوص المرابحة وضوابطها الشرعية باعتبارها تمثل اكثر من ٩٠% من تعاملات المصارف الاسلامية وايضا الضعف العام في المام المراقبين الشرعيين بالعلوم المالية الحديثة ،وجود نقص كبير فى المهنيين ذو الخبره فى الصيرفة الاسلامية ، وان اكثر العاملين في البنوك الاسلاميه ليس لديهم خبره فى نظام عمل البنك الاسلامى بل اغلب خبراتهم كانت فى بنوك تقليدية ،ومن الصعب ايجاد افراد يجمعون بين فقه المعاملات وفقه التعامل مع البنوك، لذلك نجد صعوبة فى توفير المتخصصين في فقه المعاملات المصرفية ،وهذا يزيد الامر صعوبة بسبب الاساليب المعتمدة فى البنوك على درجة عالية من التعقيد .

٢. بعض المتعاملين مع المصارف الاسلامية يسعون للتعامل معها ،لا لتجنب المعاملات الربوية مع البنوك التقليدية ، بل بغرض الحصول علي السلعة او النقد بأي وسيلة ، فصيغ المرابحة والمشاركة والمضاربة لا تعدو بالنسبة لهم وسيلة للتمويل وليست نوع من انواع التجارة والبيوع ، وهو ما يدفعهم الى التحايل على الاجراءات وتقديم المستندات الوهمية والمعلومات غير الحقيقة متجاهلين الجوانب الشرعية في المعاملة التي يقوم بها.

٣. ضعف العمل فى المصارف الاسلامية على ايجاد معايير خاصة بها ، وتتناسب طبيعتها وعملها ، والنشاطات التي تقوم بها، والتي تتفق مع مبادى الشريعة الاسلامية ،ومقاصدها د اذا انها ركزت وبدرجة كبيرة عل ذان المعايير التي يستخدمها المصرف التقليدي والتي تتمثل بالسيولة والربحية ، والمخاطرة، بل لا بد من ايجاد معايير اخرى تكون ذات صله بأهداف المصارف الاسلامية في اداء دورها الاقتصادي والاجتماعي ،وجميع ما ينبغي ان تقوم به كمصارف اسلامية لخدمة نفسها والمتعاملين معها والمجتمع والاقتصاد.

٤. حشد الودائع الصغيره وتوظيف الاموال محليا ،تركيز سياسات التمويل في المصارف الاسلاميه على المشروعات القصيرة الاجل كالاستثمار والتأجير والتمويل .

٥. وجود مشكلة فائض وعجز السيولة ، وهذا تحدى كبير ،فى حاله وجود فائض السيولة عند بعض البنوك الاسلامية تحدي ان البنوك لا تعرف اين يمكن ان تستثمر هذا الفائض ، ولا يوجد امامها غير خياران اما ان تحتفظ بالنقود في الخزائن الخاصة بالبنك المركزى دون فائدة ،او ا ن تحول جزء كبير منها الى عمله اجنبية ،وفى حالة عدم توفير سيولة بسبب انتشار صيغ التمويل القائمه على اساس الدين ،وانعدم التمويل عن طريق تقاسم الارباح ، وهذا تحدى صعيب فى تحويل هذه الصيغ التمويلية الى ادوات مالية يمكن التفاوض بشأنها،فعند وجود الدين يصعيب تحويله الى أي شخص الا بقيمته الاسمية ، فلابد من ايجاد حل ناجح لهذه التحديات

٦. ان من اهم المعوقات هي تعدد الهيئات الشرعية وتضاربها في الاراء الشرعية والفتاوى فى البلد الواحد ،فاذا كان لكل بنك هيئه شرعيه خاصه به ، فإن هذا سيؤدى الى الاختلاف فى بعض الفتاوى والآراء الشرعية، وهذا سبب فى وجود اختلافات فى قرارات الهيئات الشرعية ويعود ذلك الى المذهب المتبع ،فالبعض منهم يشدد ويضيق ،والبعض يتسامح وهذا يكون سبب فى اختلاط الامر والمفاهيم عند البعض كما فى هذا الزمان وكل هذا سبب فى وجود التعارض بين اعضاء الهيئات الشرعية ،وايضا التشدد لمذهب معين واتباع راى هذا المذهب فقط وترك راى أي مذهب غيره يكون سبب كبير لوجود الخلاف .

٧. النظرة التقليدية للبنوك الاسلامية وعدم التفرق بين البنك الاسلامى والبنوك الربوية وكره كل مل إسلامي لأنه لا يحقق منه كم يظن البعض منفعه أي ان الفوائد فى نظر البعض هي منفعه وايضا وجود الطمع فيما يعود عليه من الفوائد ، وتأثر كثير من ابناء الامة الاسلاميه بالغزو الثقافي والعلمانية ،التي تهدف بمبادئها القضاء على النظام الاسلامى والمسلمين واثارة الشبهات

حول عمل المصارف الاسلاميه ،وانها لا تعود عليه بالمنفعه كل ذلك من اجل ترك التعامل مع البنوك الاسلاميه والتوجه نحو المصارف الربوية.

٨. عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق احكام الشريعة الاسلاميه فى المجال الاقتصادي والمالى ،ان طبيعة عمل البنوك الاسلامية فى كثير من البلاد تكون متوافقة فى بعض الاحيان مع عمل البنوك الربويه ،لان الذى يتحكم فى ذلك التشريعات الناظمة والتي تكون طبيعة العمل فيها منسجمة مع البنوك التقليدية وليس مع البنوك الاسلامية ،ويضاف الى ذلك عدم وجود تشريعات خاصة بالمصارف الاسلامية تتفهم طبيعة عمل تلك البنوك ،ان المتحكم فى العالم الاسلامى هي التشريعات الناظمة وهى الذى تحكم جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكان ذلك سبب فى فقدان بعض البنوك الاسلامية المناخ الملائمة لوجود رقابه شرعيه تراقب ما تقوم به البنوك الاسلامية من اعمال وترفع من مستوى الدخل وتكون لها دور فى النهوض بالبنوك الاسلامية.

٩. ضعف الامكانيات التقنية والتكنولوجية الحديثة لدى العديد من المصارف الاسلامية ،يعد هذا تحدي كبير امام تطور مسيرة المصارف الاسلامية والنهوض براقعها العلمي فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية وخصوص بعد ظهور المصارف الالكترونية التي وظفت التقنيات الحديثة فى اعمالها المصرفية وتعتبر هذه العولمة المعاصرة تحدى كبير يواجه البنوك الاسلامية .

١٠. تتبع الحيل الفقهية ورخص المذاهب والاقوال واتباع ما لا يجوز اتباعه لمخالفته النص سواء كان قران ام سنه او اجماع او القياس وغيرهم ، كل ذلك يكون سبب فى ضعف الثقة بالبنوك الاسلامية ، ويؤدى الي اضطراب الاحكام الشرعية وفقد مصداقية التعامل مع البنوك الاسلاميه والانجذاب الى عمل البنوك التقليدية.

١١. تقصير البنوك الاسلامية فى اداء الدور الاجتماعي بدرجه كافية ،رغم وجود اهمية ما قامت به فى هذا الجانب الحيوي، وهذا باعتباره دورا هامشيا سواء فى الاهتمام الفعلي بالقيام به ، او فى نسبة استخدامات الموارد فيه ، والذى يؤكد انخفاض الاهمية النسبية للقروض الحسنة فى استخدامات

المصارف الاسلامية ،والامر ذاته ينطبق على الاستخدمات المرتبطة بالجانب الاجتماعي المنخفض فى اهميته .

١٢. عدم توفر الوضوح الكافى فى الاطار النظري للعمل المصرفي الاسلامى او عدم اكتمال هذا النموذج النظري ، والذى يفترض فيه ان يكون الحاكم لعمل المصارف الاسلامية فى العديد من الحالات ،وهو الامر الذى ادى فى حالات ليست بالقليلة الى الاجتهاد الذى قد يتضمن تحويل هذا العمل الى حقل تجارب ، وانفصال هذا العمل عن الاطار الفكرى الاسلامى .

١٣. الصعوبه المتعلقه بقيامها باجراءات من اجل ضمان شرعية تعاملاتها ، وما تتضمنه هذه الاجراءات الى وقت اطول وكلفه اكبر لاتمام التعاملات ،وهو الامر الذى يمكن ان يحد من التوجه نحو التعامل معها ،ففى بيع المرابحة يتم اولا نقل ملكية البيت الى المصرف حتى يصبح بإمكانه بيعها شرعا ،ومن ثم يتم نقل هذه الملكية للامر بالشراء ،وهذا يحتاج الى وقت وكلفة وجهدا كبير قياسا على ما يتم التعامل به فى البنوك التجاريه .

١٤. مشكلة تاخر المدينين الموسرين عن السداد وهى تعد من المشكلات الكبيرة التى تواجه المصارف الاسلامية ،وان هذه المشكله غير موجودة اصلا لدى المصارف التقليدية لانه كلما تأخر المدين عن السداد فرضت عليه الفوائد وتزداد مع مرور الوقت ، بينما فى المصارف الاسلامية لا يوجد زيادة لحرمت الزياده المشروط على راس المال ،لذلك تعد هذه المشكله عائق امام حركة المصارف الاسلامية

١٥. عدم التنوع فى المحافظ الاستثمارية ، والنظام الضريبى غير المنصف ، وغياب الممارسات المحاسبية الموحدة ،وايضا عدم وجود سوق مالى اسلامى والتى يعد من ضرورات الاستثمار المتميزه ،حيث تعانى هذه المصارف مز عدم امتلاكها لادوات مالية تتمتع بما هو موجود لدى الاسواق المالية من قدرة على تحويل استحقاقات الموارد قسيرة الاجل الى استثمارات.

١٦. عدم وجود احكام شرعية تفصيلية فى كتب الاقتصاد الاسلامى تتعلق بالبنوك الاسلامية ، لذلك انها ظاهرة حديثه لم يمض على ظهورها سنوات طويله ، كما انه لا بوجد فى كتب الفقه الاسلامى باب عن البنوك الاسلامية ،وهذا

تحدى يحتاج الى بذل الجهود من اجل البحث فى المسائل العملية المتعلقة بالبنوك الاسلامية وجوانبها الشرعية ،ومدى انطباقها مع الضوابط الشرعية المتعلقة بطرق استثمار المال.

١٧. مشكلة عدم اعتراف البنوك المركزية بالبنوك الاسلامية فى اغلب الدول لان معظم القوانين وضعت على وفق النمط التقليدي ، وايضا الخلاف الدائم بين البنوك المركزيه والبنوك الاسلامية فى اغلب الدول التى تعمل البنوك المركزية فى نطاقها ، بسبب ان معظم قوانين التجارة والبنوك قد وضعت فى البلاد الاسلامية والعربيه وفق نظام البنوك التقليدية الربوية ، وتحتوى على احكام لا تتناسب مع احكام الشريعة الاسلامية فى العمل الاسلامى فى البنوك الاسلامية.

١٨. الصعوبات والمشكلات المتصلة بخضوعها لرقابة البنك المركزى ، والجهات الاخرى ذات العلاقة حالها فى ذلك حال المصارف التقليدية التى تتعاطى الفائدة اخذا عند منح الائتمان وعطاءا عند قبولها الودائع ،ولهذا فانها مثلا عندما تحتاج للسيولة فإنها لا تلجا الى البنك المركزى من اجل التمويل ،لانه يفرض فائدة على القروض التى يمنحها ، او على عمليات اعادة الخصم لديه للاوراق التجارية التى سبق وان تم خصمها فى المصارف التقليديه ،والذى لا يجوز ممارستها ظن قبل المصارف الاسلامية لانه يتعارض مع الشريعة الاسلامية التى تعمل المصارف الاسلامية بموجبها ،حيث لا تتعامل بالفائدة اخذا وعطاءا ، ولا يتوقف الامر عن هذا بل ان فى بعض الحالات تضمنت معامله خاصة للمصارف الاسلامية فى ذلك كما ان هذا الامر يمتد حتى التحكم فى ماهية الاعمال والنشاطات التي ينبغى ان تمارسها المصارف الاسلامية والتى تتضمنها الاعمال المصرفية التى تقوم بها المصارف التجارية عادة .

١٩. قلة عدد البنوك الاسلامية فى البلدان الاسلامية ، وهذا التحدى جعل البنك المركزى لا يقوم بادراج نصوص خاصة بها فى قانون البنوك.

٢٠. وجود المؤسسات الرأسمالية ونموها الى درجة فرض قدر كبير من التحدي علي الاقصاد الاسلامى ،ايضا صعوبة ايجاد حلول اقتصادية اسلامية قادرة

على منافسة البدائل السائد فى الاقتصاد المعاصر ،التطور السريع والكبير فى المعاملات الاقتصادية وصعوبة متابعتها بالفتاوى اللازمة ، بسبب اختلاف الاراء الفقهية بين المذاهب .

٢١. الحملة الدولية لمكافحة الارهاب ، فكما نعلم فان البنك الاسلامي والمؤسسات المالية الاقتصادية من اكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا فى العالم بالنواحي السياسية ، ولا سيما فى الحملات التي قامت ضد الجماعات المسلمة ، وبدأت بمحاربة نشاطات بكافة اشكالها ، ومنها نشاطات مراقبة البنوك الاسلامية ،وايضا هيئات الرقابة الشرعية ، كل ذلك يحد من نشاطاتها ،ولاتهام نشاطها بالإرهاب مع ان هناك فرق كبير بين نشاط الارهاب والبنوك الاسلامية.

٢٢. عدم وضوح التقارير الرقابية التي ترفع من قبل هيئات الرقابة الشرعية ، والاعتراضات الشرعية على اصدار خطابات الاعتماد والضمان ،فبعض التقارير المرفوعة احيانا تكون غير واضحة ،او متناسبة ورغبات ادارة البنوك الاسلامية ، وتكون خاضعة لقراراتهم وتدخلاتهم فى شؤون عملها وقراراتها.

٢٣. عدم الاستجابة السريعة لقرارات الهيئة فى بعض البنوك الاسلامية يقلل من اهمية وهيبة هيئات الرقابة الشرعية، ولا يتيح لها التصحيح الفوري للأخطاء الشرعية ، مما يعنى استمرارها والتعود على ارتكابها من العاملين بالبنوك الاسلامية ، لتصبح الهيئه شكلا مضمون.

٢٤. تحديات تواجهه عمل الهيئه مع ادارة البنك الاسلامى ، بسبب محاولة ادارة البنك الاسلامي التأثير عليها ، واحيانا محاولة استصدار الفتاوى المناسبة لها عن طريق صياغة سؤال بطريقة ناقصة ، او مخالفة للواقع ، والخطأ فى التصوير يؤدي الي الخطأ في الفتوى.

٢٥. الاطار المؤسسي السليم للبنوك الاسلامية :فالبنوك الاسلامية ليست استثناء من ذلك فهي تحتاج الي عدد من المؤسسات ،والترتيبات الداعمة بغية القيام بوظائفها المتعددة ،والبنوك الاسلامية فى هذا الاطار تحاول الاستفادة من الاطار المؤسسي الذي يدعم العمل المصرفي التقليدي، وهى تعانى من انعدام الدعم المؤسسي الذى يوظف خصوصا لخدمة حاجاتها.

المطلب الثاني :الحلول والعلاج والمقترحات من اجل مواجهة هذا التحديات

ارتباطا بما سبق من استعراض اهم التحديات التي تواجه وتعيق من عمل البنوك الاسلامية مع البنوك المركزيه،والصعوبات والمشاكل التى تعترض قيامها بعملها والتي تمثل اعاقة له ،لابد من ايجاد حلول وعلاج واقتراح بعض المقترحات التي قد تسهم فى القضاء على هذه التحديات ،ومنها .

١. ضرورة التمسك الصارم ،وبدرجة اكبر ، بأحكام الشريعة الاسلامية ،ومقاصدها ، وذلك بتوسيع نطاق التعامل بالصيغ التي لا تثار بصددها اى شبهة تتصل بشرعيتها ، وعدم التعامل او الحد منه بالصيغ التي يمكن ان تثير الشبهات المتصلة بشرعيتها ، وذلك من اجل تأكيد شرعية تعاملات هذه المصارف ،وابتعادها عن مواطن الشبهات في هذه التعاملات حتي تتوافق في ذلك مع طبيعتها، وحتي يكون هذا اساسا واضحا تماما فى تمييزها عن المصارف الربوية ،وحتي تناقش هذه المصارف ،وتوفر الثقة في شرعية تعاملاتها من اجل جذب المتعاملين عموما، وخاصة الذين يتجهون في تعاملاتهم الي المصارف الاسلامية .

٢. ضرورة ضم هيئة الرقابة الشرعية ثقات متخصصين لي مجال المعاملات المصرفية،وايجاد مراكز اسلاميه مالية علمية لتدرب هؤلاء علي صميم عمل البنوك الاسلامية ،وتزودهم بالمهارات اللازمة لاصدار الفتاوى ومتابعة عمل البنك والتأكيد من قيامهم بالمعالات المالية غير الربوية.

٣. ضرورة تطوير المصارف الاسلامية للصيغ والاساليب التي تعتمدها ،وتفعيلها ، من اجل جذب المداخرات اليها ، وبالذات تلك التي تتناسب في طبيعتها مع صيغ استخدام هذه الموارد فيها ،وبالشكل الذى يمكن من خلاله علي جذب الموارد متوسطة وطويلة الاجل ،اضافة الى جذب قصيرة الاجل ،بحيث يتم جذب اكبر من المدخرات حتي يتوفر لديها اكبر قدر من الموارد وايضا توفير ثقه اكبرمن اجل التعامل مع البنوك الاسلامية

٤. الحزم والشدة من هيئة الرقابة الشرعية اذا ثبت لديها تلكؤ ومماطلة البنك فى تطبيق قراراتها ، وليس اقل من ان تشير الي ذلك في تقريرها السنوي.

٥. دراسة تحليلية جادة لآليات البنوك الاسلامية من كل جوانبها ، والاتيان بالبدائل الجدية فى كل مجال.
٦. عدم الاكتفاء بصيغ المرابحات والاستصناع والتمويل ، والانتقال الي الصيغ الفعالة مثل المشاركات والمضاربات ،والبيع والسلم والاجارات وغير ذلك ،لان معظم المعوقات تأتي بسبب عدم التطوير في الصيغ والاليات.
٧. تكوين بورصة اسلامية ، لتكون بمثابة الرئة للبنوك الاسلامية يتحقق من خلالها الانجازات .
٨. توحيد البنوك الاسلامية ،وتقوية الاتحاد العالمي للبنوك الاسلامية ودعمه بكل ما ينهض برسالته ويقوي ساعده ، حتي يكون قادرا علي النهوض بما انيط به ، وعلي التحديات التي تواجهه.
٩. تطوير الدور الاقتصادي الذي تقوم به المصارف الاسلامية ، وبالشكل الذي يتناسب مع اهميته الحاسمة ،بحيث يتم التركيز علي تمويل الاستثمارات الانتاجية ،والاسهام فى تطوير الصناعة وسائل الانتاج ، والاسهام في تطوير القدرة التكنولوجية التي تعتبر اساسية ومهمة في اداء دورها الاقتصادي،
١٠. السعي الي اختيار الاكفاء من العلماء المتبحرين في احكام الفقه وخاصة في المعاملات المالية ، مع العلم الدقيق بطبيعة المعاملات المصرفية بشكل خاص.
١١. ضرورة استقلالية البنوك الاسلامية عن البنوك التقليدية في نطاق عمل تلك الهيئات ،وعدم الاستعانة بالعاملين المدربين فى البنوك التقليدية ،بل لابد من ايجاد اعضاء الهيئة المدربين المستقلين والذين لم يعملوا فى البنوك الربوية .
١٢. ضرورة قيام المصارف الاسلامية بالتركيز علي دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والفنية وتوفير كل المتطلبات للقيام بذلك ، لان صيغ استخدام الاموال في المصارف الاسلامية تتضمن الاستثمار في اقامة المشروعات من خلال المشاركة او المضاربة وغيرها وكل هذا يقتضي دراسة جدوى لهذه المشروعات .

الخاتمة :

الحمد لله والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين ، ارجو ن يكون البحث قد اظهر ما وفقت اليه من عرض المشاكل التي تواجهه البنوك الاسلامية وكذلك الحلول التي تساعد على ازلال هذه المشكلات ، وان اكون قد وفقت في وضع اجابات لما يدور في خلد الكثير من الناس بخصوص هذا الموضوع ،ومن هنا اعرض بعض النتائج والتوصيات التي تتم التوضيح لاظهار لموضوع هذا البحث :

اولا : نتائج الدراسة :

١-ضعف الدعم الحكومي للبنوك الاسلامية وقلة الاعتماد عليها في الاستثمارات والتمويل يعد من التحديات التي تواجهه عمل البنوك الاسلامية .

٢-بعض المعوقات التي تواجهه البنوك الاسلامية وتعيق عملها ، منها ما هو داخل البنك ومنها ماهو خارجه ، مثل صعوبة ايجاد الفقيه المتخصص بفقة المعاملات وفقه البنوك الاسلامية ، وعدم الاستجابة السريعة لقرارات الهيئة في بعض البنوك الاسلامية يقلل من اهمية وهيبة هيئات الرقابة الشرعية ، وكذلك تدخلات ادارة البنوك في التأثير عليها وتضيق اختصاصات هيئات الرقابة الشرعية ، وقد يقتصر دورها على الفتوى والارشاد فقط .

٣-ان البنوك الاسلامية في ظل متطلبات العصر الجديد اصبحت ضرورة اقتصادية ملحة لكل مجتمع اسلامي يرفض التعامل بالفوائد (الربا) ، ويرغب في تطبيق احكام الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية المصرفية .

ثانيا : التوصيات :

١-السعي الى استمرار انعقاد المؤتمرات بين هيئات الرقابة الشرعية للارتقاء بالعمل المصرفي ومناقشة المشكلات والتحديات التي تواجهه وإيجاد سبل معالجتها .

٢-تجديد دور البنوك المركزية لتوافقها مع طبيعة البنوك الاسلامية واهدافها في الاستثمار ، ومن ذلك ما يقتضيه ان يكون هناك ما يعادل الاحتياطي القانوني في البنوك الربوية .

٣-الزامية دعم البحوث والدراسات وتطويرها ، حتى تكون على القدر في مواجهة التحديات التي تواجهه عمل المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية ، ومواجهة العولمة المالية ،والازمات المالية العالمية بشكل خاص .

المصادر والمراجع :

١-سلطان محمد سعيد : ادارة البنوك ،مؤسسة شباب الجامعه، الاسكندرية ،١٩٨٩
٢-مبارك عبد المنعم محمد ،يونس محمود :الاقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٠
٣-النجار احمد :البنوك الاسلامية واثرها في تطوير الاقتصاد الاسلامي،مجلة المسلم المعاصر
٤-حسن ،داود ، الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية ،المعهد العالمي للفكر الاسلامي ،القاهرة ١٩٩٦
٥-البلتاجي محمد ،المصارف الاسلامية ،التحديات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي
٦-السرطاوى التمويل الاسلامى ودور القطاع الخاص دار المسيرة عمان
٧-المسفر طارق خالد ،هيئات الرقابة الشرعية خارج دائره الشك ،مجلة المستثمرين
٨- إلهيتي ،عبد الرازق رحبم ،المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق ،دار اسامة ،عمان
٩-البعلى ،عبد الحميد ، الاستثمار والرقابة الشرعية فى البنوك الاسلامية
١٠- الاسد ناصر الدين ،الهوية والعولمة دورةعن العولمة نقلا عن كتاب الثقافة الاسلامية ثقافة المسلم وتحديات العصر لمحمد ابو بحي واخرون ، دار المناهج ،عمان
١١- فياض عطية السيد الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الاسلامية
١٢- اقبال منور ، التحديات التي تواجه عمل المصارف الاسلامية
١٣- الشمري صادق ، اساسيات الصناعة المصرفية الاسلامية،مطبعة العزة ٢٠٠٦
١٤- خلف فليح حسن ،البنوك الاسلامية ،جدارا للكتاب العالمي
١٥- داغي على محي ،بحوث في فقه البنوك الاسلامية